الأمين العام: ضياء الدين داود
رئيس مجلس الإدارة: حامد محمود
رئيس التحرير: محمود المراغى

العربى

الأسبوعى

١٠ جلال أمين: الحقيقة والخيال فى الإصلاح الاقتصادى
١٢ عاطف الطيب: الموت فنا
١٤ حسين أحمد أمين: المطاردون

CEDEJ

السنة الثالثة «العدد ١١٢» جريدة الحزب العربى الديمقراطى الناصرى ☐ ١٤ صفحة ٤٠ قرشا ☐ AL ARABI MONDAY 21/8/1995 "No. 112"

«حماس» ترث عرفات في مواجهة إسرائيل

بقلم:
جان فرانسوا ليجران *

بعد مضى أكثر من عام على توقيعه، فان مال اتفاق غزة أريحا «أولا» يثبت صحة اكثر التوقعات تشاؤما حول اعلان مبادىء واشنطن الذى تم توقيعه فى ١٣ سبتمبر ١٩٩٣، فقد كانت اسرائيل فى وضع من التفوق شبه المطلق الذى سمح لها بان تفرض على ياسر عرفات المكبل مفردات «سلام» لم يكن من الممكن أن يقود إلا إلى اعادة تكييف شروط الفلسطينيين والاسرائيليين. غير أن ما يتيحه إعلان واشنطن اليوم فعليا وفى المقابل، هو اضفاء الشرعية على «حل» مزعوم يقوم على صيغة البانتوستان وتدعمه سياسات الفصل والتمييز، وذلك تحت أعين الجماعة الدولية وبموافقتها الضمنية. وتضاعف اسرائيل من المفاوضات حول اتفاقات جزئية وفرعية بما يسمح لها بالتسويف والمماطلة، وفرض شروط جديدة بشكل دورى لإعادة انتشار قواتها وإدخال مراحل جديدة تنقسم بدورها الى مراحل اضافية ومتعددة، تحيل الى المزيد من تجزئة الأراضى المحتلة وتعدد الأوضاع التى يخضع لها الفلسطينيون والقائمة على التمييز.

إن مثل هذا المسلك يتفق وأحد الثوابت الواضحة والمستقرة للسياسة الاسرائيلية تجاه الفلسطينيين وهو الالتفاف المبرمج حول حقوقهم الوطنية. فمنذ عام ١٩٧٥ ومذكرة كيسينجر – الون، نجحت اسرائيل فى حمل الولايات المتحدة على «تفهم» رفضها للحقوق الوطنية الفلسطينية ولاحتمالات قيام دولة فلسطينية الى جوار اسرائيل وليس المستغرب إذن أن تفلح تلك السياسة القديمة التى تستهدف حرمان الفلسطينيين من أى حق فى العودة وتقرير المصير وبناء دولتهم، فى فرض خطوطها الأساسية على اعلان المبادىء، الذى تخلى الفلسطينيون بمقتضاه عن «كافة قرارات الأمم المتحدة ذات الدلالة» المتعلقة بالقضية الفلسطينية.

اعتراف زائف

وفى ظل هذا السياق، فان وصف تبادل الرسائل فى سبتمبر ١٩٩٣ بين رئيس الوزراء الاسرائيلى ورئيس منظمة التحرير بـ «اعتراف متبادل»، هو من قبيل قلب الحقائق والمناورة السياسية. ذلك أنه إذا كان ياسر عرفات قد أكد «اعتراف منظمة التحرير بحق اسرائيل فى العيش فى الأمن والسلام»، و«أن مواد الميثاق الفلسطينى التى تنفى حق اسرائيل فى الوجود .. اصبحت لاغية وغير ذات معنى»، فان اسحاق رابين قد اكتفى من جانبه بقول إنه «على ضوء التزامات منظمة التحرير الفلسطينية فان حكومة اسرائيل قد قررت الاعتراف بها كممثل للشعب الفلسطينى». ففى مقابل تخلى الفلسطينيين عن فلسطين كاملة واعترافهم بحقوق وطنية اسرائيلية، فإن الصيغة الوحيدة المقبولة للاعتراف المتبادل»، هى اعتراف اسرائيل بالحقوق الوطنية الفلسطينية، ومايرتبط بذلك من إعلانها التخلى عن الصهيونية. لقد اتخذت منظمة التحرير من استعادة الاراضى الفلسطينية أساس تحركها وقاعدة الوحدة الوطنية الفلسطينية رغما عن التشتت الجغرافى. ومن ثم فان خيبة الأمل فيما حققه الاتفاق فى مجال استعادة الأرض، قد أسفر عن اهتزاز وضع المنظمة داخل المجتمع الفلسطينى، وفى نفس الوقت بدا الاسلاميون بوصفهم الوريث الشرعى الوحيد المحتمل، خاصة وأن هذا الفصيل قد نجح فى تبنى الشعارات الوطنية، ثم اسلمة مرجعياتها، فضلا عن المشاركة فى حركة التحرير الوطنى، حتى اصبح قيادتها الوحيدة. وإزاء ابتعاد هدف استعادة الاراضى، بل وتهديد الرباط الاجتماعى الفلسطينى ذاته، فان المرجعية الدينية اصبحت تشكل خطابا بديلا وفعالا. فلم تعد فلسطين مصدر الهوية وإنما موقع ازدهارها، حيث ظهرت الحركة الاسلامية بما لها من شبكة كثيفة من الجمعيات التساعدية والخيرية والثقافية بمثابة الموقع الوحيد المرشح لمواجهة التفسخ الاجتماعى الفلسطينى. غير انه ليس هناك مايشير اليوم الى قدرة هذا الفصيل على ازاحة سلطة ياسر عرفات، لاسياسيا ولا عسكريا، فتجهيزاته العسكرية محدودة الافراد والتسليح، وباستثناء العمليات القصيرة الأجل وذات الأهداف المحدودة، لايملك الاسلاميون الكثير لا

البالغة التقدم، ولا فى مواجهة الشرطة الفلسطينية وأعدادها المتزايدة. كما أن الاسلام السياسى لايبدو فى وضع أفضل على الصعيد السياسى على المدى القصير. فعلى الرغم من تزايد الاحباط لدى الشعب الفلسطينى وقدراته التعبوية المؤكدة، إلا أن الاسلاميين لم ينجحوا فى استيعاب اشكال الرفض والمعارضة التى قوبل بها اتفاق واشنطن (فشل مجموعة العشرة فى دمشق واستمرار المعارضة الداخلية الهامة داخل إطار حركة فتح). ولاشك أن الحركات الاسلامية الفلسطينية باتت تشكل أحد المكونات الاساسية على الساحة السياسية، كما انها تشكل منافسا لحركة فتح فيما يتعلق باستقطاب القواعد المناضلة، إلا أنها غير قادرة على إضفاء طابع مؤسسى على امكاناتها فى الحشد والتعبئة، فى ظل هيمنة منظمة التحرير على الساحة السياسية.

فعلى الرغم من قدرته على التبنى المشروع لتراث منظمة التحرير والتقليد الوطنى التحررى، إلا أن الاسلام السياسى الفلسطينى قد راهن حتى الآن على تهميش اكثر فصائله نضالية وصالح سياسة يمكن وصفها بالأصولية الجديدة. فالعملية الانتحارية التى وقعت فى غزة فى ٢٥ يونيو ١٩٩٥ ضد جنود اسرائيليين، أعلنت عن تبنيها كتائب عز الدين القسام ثم مكتب اعلام حركة حماس فى عمان، غير أن بيانا ثالثا قد صدر حاملا توقيع كتائب عز الدين القسام، ونسب الى القيادة السياسية لحركة حماس فى الاراضى المحتلة، وفيه اعلنت نفى مسئوليتها عن العملية، بما قد يشير الى اتجاه الجناح السياسى لحركة حماس الى التحفظ على بعض اشكال المقاومة وإن صح هذا التحليل وإن كان يشكل مؤشرا على تحول فى التوجهات المؤخرة للحركة، إلا انه لايعد بمثابة تخل عن تاريخ حركة حماس وأهدافها. فقد ظهرت الحركة كما هو معروف فى عام ١٩٨٧ «ذراع نشط للاخوان المسلمين»، إزاء الضغط الذى شكلته الانتفاضة الفلسطينية. إن التقليد الأيديولوجى والسياسى للإخوان، كما تعبر عنه الخبرة الأردنية على سبيل المثال، يدفع بهم أولا وقبل كل شىء الى مطالبة سلطة الدولة بحق الوجود فى النشاط الشرعى فى اطار «تقسيم سياسى - الدفاع والسياسة الخارجية - على حين يضطلع الاخوان بشئون المجتمع بما فيها تنظيم مباشرة الشعائر ومكارم الأخلاق والتعليم. وقد ساد تقسيم مشابه للعمل فى المجال الفلسطينى بينهم وبين اسرائيل طيلة السنوات ١٩٧٧ - ١٩٧٨. فقد أحجم الاخوان عن الدخول فى ساحة النضال العملى ضد اسرائيل وحصلوا فى المقابل على حرية كاملة فيما يتعلق بنشر وتمويل وأداء شبكاتهم.

الدين والأرض

إن «العودة الى الدين» تظهر فى كتابات حماس كسبيل للجهاد باكثر مايظهر «الكفاح المسلح». وبوضعها قضية فلسطين فى إطار الصراع الأزلى بين الخير والشر، فان الحركة الاسلامية الفلسطينية لاتجعل من الارض «مصدر» الهوية كما كان حال حركة التحرير الوطنى، وإنما تجعل منها مجرد «موقع» لهذه الهوية فى الماضى والمستقبل. إن المرجعية الاسلامية بوصفها أساسا لهوية الفرد والجماعة، تسمح هنا بإعادة بناء وحدة الجماعة دون أن يرتبط ذلك مسبقا بالعودة الى الأرض.وهنا فان الخطاب المعيارى قد يظهر فى ترجماته اليومية فى صورة مواقف متنوعة، بل ومتضاربة. فالشيخ أحمد ياسين ذاته، مؤسس حركة حماس وقائدها الروحى، الذى عاقبته اسرائيل بالسجن مدى الحياة، ولايزال فى محبسه رغم ظروفه الصحية الحرجة، كان قد صرح منذ عام ١٩٩٠: «إننا لانريد نهاية دولة اسرائيل ونحن مستعدون للتفاوض مع هذا البلد شريطة أن يعترف بحق الشعب الفلسطينى فى العيش بسلام وحرية فوق أرضه».

وفى السنتين الأخيرتين، وعلى حين تتوالى العمليات العسكرية لكتائب عز الدين القسام، فان حركة حماس تعلن عن استعدادها للبحث عن صيغة تعايش مرحلية مع اسرائيل. وقد اشتهر ذلك الموقف على يد موسى أبو مرزوق مسئول المكتب السياسى لحركة حماس الذى صرح بانه «من الممكن التوصل الى اتفاق سلام أو هدنة للخروج من تعقد الموقف الاقليمى والخروج من الأزمة. إن قرارات الأمم المتحدة ومجلس الأمن قد اعتبرت أن الضفة الغربية وقطاع غزة والقدس هى الفلسطينيون. إذا كانت اسرائيل ترغب فى أن تتوقف المقاومة الآن، فعليها أن تحترم المراحل التالية: ١ - انسحاب الجيش الاسرائيلى من الضفة الغربية وقطاع غزة والقدس. ٢ - فك المستوطنات. ٣ - دفع التعويضات عن خسائر وضحايا الاحتلال. ٤ - تنظيم انتخابات حرة تتيح للشعب الفلسطينى اختيار قيادته.

إن طلب إسرائيل تسليم موسى أبو مرزوق يندرج فى اطار سياسة الدولة اليهودية لإظهاره بمظهر الشيطان، تلك السياسة التى يتفق حولها كل من الأردن - الذى طرده فى مايو الماضى - والولايات المتحدة التى ألقت القبض عليه فى ٢٧ يوليو ١٩٩٥ فى نيويورك. فكيف يمكن أن يُعد «إجراءا بناء من أجل السلام»، إلقاء القبض على رجل يجسد الإرادة السياسية للتوصل عبر التفاوض ومع الابتعاد عن الكفاح المسلح، الى اتفاق يحترم قرارات الأمم المتحدة، التى تضمنها الجماعة الدولية، تلك الجماعة ذات الذاكرة القصيرة جدا؟ وما الذى يمكن قوله عن رجل حائز على جائزة نوبل للسلام، ينصاع لمبررات مستشاريه العسكريين الأكثر تشددا ويتجاهل الآراء القانونية للسلطة القضائية؟ إذا كان كل ماتكتفى به العدالة الامريكية من أدلة مادية على تورط أبو موسى هو «الشكوك الإسرائيلية الثقيلة»، فيكون مشروعا أن تستند السلطة الفلسطينية الى شكوك «لاتقل ثقلا»، للمطالبة بتسليم قادة الشين بيت - المخابرات الاسرائيلية - لتورطهم فى الاعتداء على مسئولى الجهاد الاسلامى فى نوفمبر ١٩٩٤ ومايو ١٩٩٥ وانفجار غزة - الشيخ رضوان فى ابريل ١٩٩٥، ضد كتائب حماس. فى السبعينيات جرى تصوير منظمة التحرير الفلسطينية بمظهر الشيطان، واليوم يأتى الدور على من ورثوا دورها، أى الاسلاميين. وفى ذلك فان اسرائيل تحترم بلاشك اتفاق واشنطن، لكن بينها وبين العمق الفلسطينى باع طويل. فهل يمكن أن تستمر طويلا فى رفض الحديث إلا مع من ينصاعون لها مسبقا؟

---

* باحث فرنسى فى العلوم السياسية